



محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

الرئيس: السيد فيلشيز آشر (نيكاراغوا)

ثم: السيد العماري (تونس)

(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ١٨ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الباب ١٩ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الباب ٢٠ - البرنامج العادي للتعاون التقني

../..

Distr.GENERAL

A/C.5/50/SR.18

9 February 1996

ARABIC

ORIGINAL: SPANISH

هذه المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التوصيات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التوصيات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع) A/50/6 (المجلدان الأول والثاني)، و A/50/7 و A/50/16

القراءة الأولى (تابع)

الباب ١٨ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الباب ١٩ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الباب ٢٠ - البرنامج العادي للتعاون التقني

الباب ١٨ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١ - السيدة مونتانيو - دوران (بوليفيا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فشددت على الأهمية التي توليها المجموعة للجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وللمساهمة القيمة للجنة في إصلاح اقتصادات المنطقة. وقالت إن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنتمي إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل، وبالتالي فإنه يلزم تعزيز المؤسسات الإقليمية التي تسهم في تنمية اقتصادات المنطقة.

٢ - ومضت قائلة إن المجموعة تعتبر أن النسبة المئوية من الموارد المنفقة على مرتبات موظفي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الماهرين هي نسبة لها ما يبررها تماما، حيث أنه في الوقت التي تولى فيه أهمية كبيرة للعمل الفكري والخلق، تعد الدراسات التحليلية والتطلعية التي تضطلع بها اللجنة دراسات قيمة والبيانات التي تعالجها مفيدة.

٣ - واستطردت قائلة إن المجموعة تود أن تعرب عن قلقها إزاء تخفيض الموارد الخارجة عن الميزانية التي تلقتها جميع اللجان الإقليمية وتؤيد في هذا الصدد توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة خامسا - ١٠ من تقريرها. وقالت إن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد حققت وفورات كبيرة عن طريق وسائل من بينها النجاح في إعادة التفاوض بشأن اتفاقات التأجير وزيادة الانتاجية بعد الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة. إلا أن الوفورات التي تحققت على هذا النحو ينبغي ألا تؤدي إلى تخفيض الموارد بل بالأحرى إلى إعادة توزيعها على الأنشطة الأخرى التي تعاني حاليا من نقص التمويل.

٤ - واسترسلت قائلة إن المجموعة تأسف لعدم توفير وظيفة إضافية برتبة ف - ٤ لمعالجة المسائل المتصلة بمكافحة المخدرات وتطلب أن تخصص لذلك الغرض الموارد اللازمة. ومن الناحية الأخرى، فإن المجموعة ترحب بإنشاء وظيفة برتبة ف - ٤ لمتابعة الأنشطة المتصلة بالمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المهم أن يتم تخصيص موارد إضافية للمقار دون الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي في بورت أوف سبين. واختتمت كلمتها بقولها إن المجموعة تلاحظ علاوة على ذلك أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي اللجنة الإقليمية الوحيدة التي تتميز مرافق المؤتمرات فيها بأنها محدودة، وهي حقيقة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد أولويات المنظمة في المستقبل.

٥ - السيد غودلي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده قد حدد عدة مجالات يحدث فيها ازدواج في أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ويعتقد بأنه يمكن تخفيض ميزانية اللجنة بنحو ٢٥ في المائة. وقال إن برامج الأغذية والزراعة، والتنمية الاقتصادية، والتجارة الدولية وتمويل التنمية، والموارد الطبيعية والطاقة، والبيئة والمستوطنات البشرية، والتنمية الاجتماعية، تتداخل على ما يبدو مع المشاريع التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة الأخرى واللجنة ذاتها ويمكن بالتالي تقليصها. وينبغي إلغاء أنشطة برنامج التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج التنمية الصناعية والعلمية والتكنولوجية. وبالمثل، فإن الكثير من مشاريع الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى وفي منطقة البحر الكاريبي ينبغي تقليصها أو إلغاؤها للأسباب ذاتها.

٦ - السيد العماري (تونس): قال إن وفده يؤيد إنشاء وظيفة جديدة برتبة ف - ٤ لمتابعة الأنشطة المتصلة بالمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية حيث أنه يعلق أهمية كبيرة على عمل المؤتمر.

٧ - السيدة بويرغو (كوبا): قالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبصفة خاصة، على برنامجها للمنشورات. وهو يلاحظ مع القلق تخفيض الموارد المخصصة لبرامج البيئة والمستوطنات البشرية والسكان والتنمية الاجتماعية، وتساءلت عما إذا كانت الموارد المخصصة كافية للوفاء بالولايات الواسعة للجنة في تلك الميادين. وأعربت عن تأييدها لإنشاء الوظيفة الجديدة برتبة ف - ٤ لمتابعة الأنشطة المتصلة بالمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأعربت عن أسفها لعدم إدراج الوظيفة المتصلة بأنشطة مكافحة المخدرات في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٨ - السيد جو كويلين (الصين): أشار إلى البيانات التي أدلى بها بعض الوفود التي أعربت عن استيائها إزاء ما يدعى حدوثه في مختلف اللجان الإقليمية من ازدواج الأنشطة وتداخلها، فقال إن بلدان كل منطقة تكون في أفضل وضع فيما يتعلق بتحديد الأنشطة التي ينبغي أن تضطلع بها لجانها الإقليمية ذات الصلة.

ومن ثم، فإنه يلزم توفير حجج أكثر إقناعاً لتبرير التخفيضات في الميزانية البرنامجية المقترحة استناداً إلى تلك الأسس.

٩ - السيد راملال (ترينيداد وتوباغو) والسيد أوداغا - جالومايو (أوغندا): أعربا عن اتفاقهما مع البيان الذي أدلى به ممثل الصين.

١٠ - السيد فتاح (مصر): قال إن وفده يؤيد تماماً البيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون ويكرر الإعراب عن تأييده للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما يود أن يؤكد أهمية تخصيص موارد إضافية للجنة. وأعرب عن ترحيب الوفد المصري بإضفاء طابع اللامركزية على عمل اللجان الإقليمية، الأمر الذي من شأنه أن يمكنها من تنفيذ سياساتها وبرامجها بالموارد المخصصة لها. وأعرب عن أسفه لتخفيض تلك الموارد بدرجة ملموسة، ولا سيما الموارد الخارجة عن الميزانية، وهو ما يعني عدم إمكان تحقيق النتائج المتوخاة.

١١ - السيد ماركونديس دي كارفالهو (البرازيل): قال إن المكانة العظيمة التي تتمتع بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المنطقة معروفة جيداً لدى الجميع. ويبدو أنه قد غاب عن الأذهان أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ما برحت منذ إنشائها قبل ٤٧ سنة، تؤدي دوراً حاسماً في الكفاح من أجل تحقيق نمو اقتصادي وتنمية حقيقية، وأنها اضطلعت منذ ذلك الوقت بنطاق واسع من المشاريع والبرامج العالية الكفاءة التي تستهدف مساعدة المنطقة في التغلب على بعض المشاكل الهيكلية العميقة الجذور في القارة. كما أنها أسهمت إسهاماً قيماً في إنشاء مدرسة فكرية تقدمية في المنطقة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

١٢ - واستدرك قائلاً إنه حتى مع تحقيق قدر كبير من التقدم، ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله. وبالرغم من الزيادة الأخيرة في النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاستقرار النسبي للأسعار، ما زالت هناك مشاكل جسيمة، كثير منها ذو طابع اجتماعي. وقال إن قطاعاً كبيراً من السكان ما زال ينتظر الفوائد الملموسة للانتعاش والنمو الاقتصادي. وجميع بلدان المنطقة لديها ثقة كاملة في العمل القيم الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأنها في سعيها من أجل الاضطلاع بأنشطتها الانمائية، قد أصبحت تعتمد على تعاون اللجنة القيم. ويبدو أن بعض الوفود تغفل تلك الحقيقة.

١٣ - واستطرد قائلاً إن وفد البرازيل يؤيد تماماً البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولا يمكنه أن يوافق على إجراء أي تخفيض في الميزانية دون أن تؤخذ في الاعتبار العواقب المترتبة على هذه الخطوة بالنسبة للولايات والبرامج. وقال إن الاتجاه السائد في جميع أنحاء العالم هو نحو الأنشطة المحلية، وهو مجال تؤدي فيه اللجان الإقليمية دوراً بالغ الأهمية. وقال إن محاولة تخفيض الموارد المخصصة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يبدو

أنها نتيجة لمبادرة سياسية انتقائية للغاية غير مقبولة على الإطلاق لدى وفد البرازيل. فما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله في المنطقة، ولذلك يلزم الاعتراف بعمل اللجنة ومواصلة منحها كل دعم ممكن، حيث أن من شأن عدم القيام بذلك هو حرمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من المساعدة القيمة التي ما برحت تتلقاها من اللجنة.

١٤ - السيد ديب (الجمهورية الدومينيكية): قال إن وفده يؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلو بوليفيا وكوبا وغيرهما من البلدان بشأن الحاجة إلى تعزيز اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي ما برحت تضطلع بأعمال فعالة للغاية، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، من خلال مكتبها في ترينيداد وتوباغو. وقال إنه يؤيد أيضا توصية اللجنة الاستشارية بأن يبقى في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الوظيفة برتبة ف - ٤. وذكر أن برنامج المنشورات الخاص باللجنة وزياراتها إلى مختلف البلدان هي أمور مهمة للغاية من أجل المحافظة على التنسيق ونشر المعلومات. وهي أنشطة ذات قيمة كبيرة للبلدان الأخرى. لذلك فإنه يؤيد جميع التوصيات التي تدعو إلى تخصيص موارد كافية للجنة، بدلا من تخفيض ميزانيتها، لتمكينها من مواصلة برنامجها القيم للمساعدة ونشر المعلومات في مختلف البلدان.

١٥ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): أشار إلى الآراء التي أعرب عنها بعض الوفود والتي مفادها أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنفق أكثر مما ينبغي على أنشطة لا لزوم لها تنطوي على تجميع البيانات، وتنظيم الاجتماعات، ورعاية الدورات الإعلامية، فقال إن تلك الأنشطة هي على وجه الدقة الأنشطة التي من أجلها أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدول الأعضاء. وقال إن اللجان الإقليمية تعمل بوصفها مراكز لتبادل الأفكار من أجل المساعدة في تنمية البلدان الأعضاء. وفي الولايات الأصلية عهدت جميع الدول الأعضاء إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من اللجان الإقليمية بمهمة إجراء أو رعاية البحوث والدراسات التي تهدف إلى حل المشاكل الاقتصادية والتكنولوجية والإسهام في تنمية البلدان في المناطق ذات الصلة؛ كما عهدت إليها بمهمة مباشرة أو رعاية أنشطة تجميع البيانات الإحصائية في ميداني الاقتصاد والتكنولوجيا وتحليلها ونشرها. وقال إن هذه على وجه الدقة هي المهمة المطلوب أن تنجزها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٦ - واستطرد قائلا إن الأمين العام، لدى قيامه بإعداد اقتراح الميزانية، استخدم الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧، التي اعتمدها بالفعل الجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فقد استعرضت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برنامج العمل واشتركت الوفود كلها في تلك العملية، بما في ذلك الوفود التي تقول الآن بأن اللجنة تؤدي مهام لا لزوم لها. وفي عام ١٩٩٥، قدم هيكل برامج اللجنة واحتياجاتها من الموارد من خلال لجنة البرنامج والتنسيق، التي قامت باستعراض الباب ذي الصلة، بما في ذلك الأجزاء التي قد تنطوي على ازدواج الواجبات أو تداخلها أو أعمال غير ضرورية. وبعد أن قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق بتحليل البرامج، أوصت لجنة البرنامج

والتنسيق الجمعية العامة بالموافقة على سرد البرنامج للبواب ٨٨، الذي يتضمن ١٤ برنامجا فرعيا. وقد استرشد الأمين العام بتلك المقررات وبالتالي، ليس ثمة ما يدعو إلى إلغاء أي من الأنشطة ما لم تقرر الجمعية العامة ذلك صراحة وتوضح عدم لزوم عناصر معينة من برنامج العمل. وقال إن الأمين العام لا يعتقد ذلك.

١٧ - وفيما يتعلق بالملاحظة التي مفادها أنه يمكن إجراء تخفيض كبير في الموارد دون الإضرار ببرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أشار إلى أن الأمين العام اقترح الميزانية استنادا إلى الاحتياجات الدنيا اللازمة للاضطلاع بجميع الأنشطة المأذون بها، وأن ذلك الاقتراح قد حظي بقبول جميع أعضاء اللجان الإقليمية. وما لم تقرر الجمعية العامة عدم ضرورة بعض عناصر البرامج، لن يكون من الممكن إجراء أي تخفيض يذكر في الموارد دون الإضرار ببرنامج العمل.

١٨ - وفيما يتعلق بالبرامج الفرعية المتعلقة بالأغذية والزراعة، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية الصناعية والعلمية والتكنولوجية، والتجارة الدولية وتمويل التنمية والموارد الطبيعية والطاقة، والتنمية الاجتماعية، قال إنه سيكون من قبيل التضليل أن يذكر أن أي منها يمثل ازدواجا للعمل الذي تضطلع به هيئات أخرى وأنه ينبغي ألا تشارك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذه الأنشطة. وقد استعرضت اللجنة جميع الأنشطة المدرجة في البرامج الفعلية ووافقت عليها. وقال إنه من الصحيح أن اللجنة ليست هي الهيئة الوحيدة التي تعمل في تلك المجالات ولذلك ينبغي لها أن تعمل بالتعاون والتشاور الوثيقيين مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى ذات الصلة؛ وكما هو مذكور في الفقرة ١٨ ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة، ستواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاتصال والتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والموئل، واليونيدو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأونكتاد، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها من الأجهزة والإدارات.

١٩ - واستطرد قائلا إن مركز التجارة الدولية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يضطلعان بأنشطة تتصل بالتجارة والتنمية الاجتماعية للمرأة على التوالي، ولكنهما مكلفان بمهام محددة جدا. فهما وكالتان منفذتان في الأساس؛ فمثلا، تتمثل مهمة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في توفير الموارد للمشاريع المتعلقة بالمرأة. لذلك، فإنه ليس هناك أي أساس للقول بأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤدي نفس الواجبات التي يؤديها الصندوق؛ بل إن عملها مكمل للعمل الذي يضطلع به الصندوق.

٢٠ - واسترسل قائلا إنه منذ إنشاء الأمم المتحدة، ما برحت اللجان الإقليمية تقوم بدور أساسي في المنظمة، التي حاولت دائما أن توكل إليها سلطات تنفيذ البرامج، حيث أنها هي الأنسب فيما يتعلق بتوفير الخدمات للدول الأعضاء في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢١ - وفيما يتعلق ببرنامج المخدرات، قال إنه يعتبر عالمي النطاق، وتقع مسؤوليته على عاتق برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات. واختتم كلمته بقوله إن اللجان الإقليمية تتلقى دعماً من ذلك البرنامج، ولكنها لا تعتبر مسؤولة عن الأنشطة المتصلة بالمخدرات.

٢٢ - السيد العماري (تونس)، نائب الرئيس، يتولى مقعد الرئاسة.

٢٣ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة قد أنجزت قراءتها الأولى للباب ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، وأنها تود أن تجري مشاورات غير رسمية بشأن ذلك الباب، لكي يتسنى لها اتخاذ الاجراء المناسب.

الباب ١٩ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٤ - السيد فتاح (مصر): قال إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هي إحدى اللجان التي تأثرت للغاية بسبب وجود أوضاع غير مستقرة، حيث أن مقرها قد نقل من بيروت إلى بغداد ومن بغداد إلى عمان ومن المرجح أنه سينقل من عمان أيضاً. وقد أثرت جميع تلك التنقلات على عمل موظفيها. وقال إن وفده يسره أن يلاحظ أن اللجنة، بالرغم من جميع الصعوبات، قد اضطلعت بالكثير من الأنشطة. وأعرب أيضاً عن ترحيب وفده بتعيين أمين تنفيذي جديد للجنة.

٢٥ - ومضى قائلاً إن اللجنة بحاجة إلى دعم، ولا سيما في مجال حماية البيئة، حيث حدث في أعقاب حرب الخليج تلوث خطير للبيئة في المنطقة.

٢٦ - وأضاف قائلاً إن وفده يود أيضاً أن يعرب عن قلقه إزاء الاتجاه نحو تخفيض الموارد المخصصة للجنة في المستقبل.

٢٧ - السيد العشبي (اليمن): أيد التعليقات التي أبدتها ممثل مصر، وقال إنه يشاطره القلق إزاء الحالة المالية للجنة؛ وإن التنقلات العديدة التي تعين عليها أن تقوم بها تعرقل إمكانية قيامها بتقديم مساعدات إلى البلدان الأخرى. وقال إن اللجنة لا تتوفر لديها الموارد اللازمة لنقلها مرة أخرى إلى مقرها الجديد، الذي من المرجح أن يكون في بيروت مرة أخرى.

٢٨ - ومضى قائلاً إن اليمن يعتمد على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ويعلق عليها آمالاً كبيرة، حيث أنها كانت مصدراً لمساعدات كبيرة في الماضي. وما زال هناك عدد من المشاريع القطاعية الجارية في إطار الخطط الانمائية لليمن وغيرها من بلدان المنطقة. لذلك فإنه يرى ضرورة مواصلة تزويد اللجنة بالدعم والموارد لكي يتسنى لها الاضطلاع بعملها.

٢٩ - واستطرد قائلاً إن اللجان الإقليمية تمثل أحد المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة الانمائية. وسيكون أحد الأدوار الرئيسية التي ستقوم بها اللجنة في المستقبل هو دورها في مجال التنمية، بما في ذلك توفير الدعم للهياكل في البلدان النامية بصفة عامة وفي أقل البلدان نمواً بصفة خاصة.

٣٠ - السيد غودلي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده، كما فعل في حالة اللجان الإقليمية الأخرى، قد حدد عدة مجالات في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تحدث فيها ازدواجية وتداخل. ومرة أخرى، يقترح وفده تخفيض الموارد بنحو ٢٥ في المائة، وهي نسبة لن يكون لها، حسبما يراه، أي أثر سلبي على عمل اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يعتقد أن هناك بعض البرامج التي ينبغي تقليصها أو إلغاؤها.

٣١ - فني المقام الأول، وبالرغم من أهمية موارد المياه للمنطقة، فإنه يصعب تصديق أنه لا يمكن تقليص الموارد المخصصة للمنطقة في البرنامج الفرعي ١. وقال إن وفده يرى أن العمل المتعلق بالشبكة الإقليمية لتوليد الطاقة سيكون من الأنسب أن يضطلع به القطاع الخاص.

٣٢ - وأضاف أن النقطة الثانية هي أن وفده يتساءل عما إذا كانت الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي ٢، والتي تنطوي في معظمها على أعمال تحليلية بشأن قضايا التنمية البشرية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتوفير المأوى، والمرأة، وتخفيف حدة الفقر، تقدم أية إسهامات أخرى للعمل الجاري في الهيئات الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. لذلك فإن وفده يقترح إلغاء ذلك البرنامج الفرعي.

٣٣ - واستطرد قائلاً إن وفده يعتقد أنه يمكن إجراء تخفيض كبير في الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي ٣، الذي يكرس قدراً كبيراً من الموارد لتقييم الاحتمالات فيما يتعلق بمختلف المشاريع الإقليمية وتطوير مؤشرات إحصائية.

٣٤ - واسترسل قائلاً إن البرنامج الفرعي ٤ ينبغي أيضاً إلغاؤه، حيث أن تركيزه على تقييم وصياغة التوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية هو ازدواج لعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما من المؤسسات.

٣٥ - وأخيراً، قال إن وفده يشعر بالقلق إزاء مستوى دعم البرنامج للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. فالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ توفر له ١٨,٥ مليون دولار و ١٦٣ وظيفة، أي نحو نصف موارد اللجنة. وبالمقارنة، فإن اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي تزيد عضويتها كثيراً، لا تخصص سوى ٨,٨ في المائة من ميزانيتها لدعم البرنامج. واختتم كلمته بقوله إن اللجنة بها زيادة مفرطة في عدد الموظفين، ومن غير المرجح أنها تستخدم الموارد بكفاءة.

٣٦ - السيد جاكوتا (الجزائر): قال إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والباب ذي الصلة من الميزانية لهما أهمية خاصة بالنسبة لبلده. لذلك فإنه يوافق تماما على مستوى الموارد وكذلك على الموارد المخصصة لمختلف ولاياتها وأنشطتها ويناشد اللجنة الخامسة أن تأخذ احتياجات المنطقة في الاعتبار. وقال إنه واثق من أن مسألة الموارد ستحل في مشاورات غير رسمية.

٣٧ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إن الميزانية المخصصة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قد أعدت على أساس برنامج العمل الذي ووفق عليه في الخطة المتوسطة الأجل. وقال إن اللجنة، بقيادة أمينها التنفيذي الجديد، قد بذلت جهدا لإعادة توجيه المجالات الرئيسية ذات الأولوية في برنامج عملها واتباع نهج موضوعي بغية تجنب تجزئة البرامج بصورة مفرطة. لذلك فإن الميزانية تركز على الأنشطة في خمسة برامج فرعية تم استعراضها بصورة متأنية من جانب جميع الدول الأعضاء في اللجنة ونالت دعمها القوي.

٣٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، (تحسين نوعية الحياة)، قال إنه يمثل أحد الأنشطة ذات الأولوية بالنسبة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وبالرغم من أنه قد يبدو أن هناك بعض الازدواجية في الجهد فيما يتعلق بجوانب أو أنشطة معينة، فإن ذلك لا يعني أن البرنامج الفرعي لا لزوم له. وعلاوة على ذلك، فإنه يتمتع بدعم أعضاء اللجنة.

٣٩ - ومضى قائلا إن ذلك ينطبق أيضا على البرنامج الفرعي ٤، (التنمية الإقليمية والتغيرات العالمية)، الذي اقترح إلغاؤه. فقد نال ذلك البرنامج الفرعي دعما إجماعيا من أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وأضاف أن الأمانة العامة تعلق أهمية كبيرة على التنمية الإقليمية والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في اللجنة للتكيف مع التغيرات العالمية.

٤٠ - واسترسل قائلا إنه ذكر أيضا أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالمقارنة باللجنة الاقتصادية لأوروبا، لا تستخدم مواردها بكفاءة لأنها قدمت ميزانية قدرها ١٨,٥ مليون دولار لأنشطة دعم البرنامج، في حين لا تخصص اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي يقع مقرها في جنيف، سوى ٨,٨ في المائة من ميزانيتها لهذه الأنشطة. وذكر أن هذا الاستنتاج الخاطئ تماما هو نتيجة لتحليل مبسط ويمكن أن يؤدي إلى عرقلة عملية إعداد الميزانية.

٤١ - واستطرد قائلا إنه نظرا لأن مقر اللجنة الاقتصادية لأوروبا يقع في جنيف، فإن مكتب الأمم المتحدة في تلك المدينة يتحمل جميع نفقات دعم البرنامج لتلك اللجنة. أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، من الناحية الأخرى، فإنها لا تتلقى أية مساعدة وتحمل وحدها المسؤولية عن جميع التكاليف المتصلة بأمور منها الخدمات العامة، والمشتريات، وإدارة المباني، والأمن، وخدمات المؤتمرات، والمالية، والنظم الحاسوبية. وذكر أن المساعدة التي تحصل عليها اللجنة الاقتصادية لأوروبا من مكتب الأمم المتحدة في جنيف يصل مجموعها إلى أكثر من ١٤ مليون دولار، وهو مبلغ مدرج في ميزانية مكتب الأمم المتحدة.

ومن ثم، فإن اللجنة الاقتصادية لأوروبا تنفق أكثر من ١٥ مليون دولار على دعم البرنامج ولذلك فإنه ليس من الصحيح أن يقال أن ميزانية دعم البرنامج أكبر في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٤٢ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة قد أنجزت القراءة الأولى للباب ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وقررت أن تحيل الباب إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشته واعتماد الإجراء المناسب.

الباب ٢٠ - البرنامج العادي للتعاون التقني

٤٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قام بعرض توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (البرنامج العادي للتعاون التقني)، فقال إن الأمم المتحدة ليست هي وحدها فقط التي تخصص جزءاً من ميزانيتها لأنشطة التعاون التقني؛ بل إن جميع الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة تقريبا تفعل ذلك أيضاً.

٤٤ - ومضى قائلاً إن مستوى الموارد التي ستخصص في إطار الباب ٢٠ قد حددته الجمعية العامة قبل عدة سنوات وأنه منذ ذلك الوقت لم يعد ذلك المستوى إلا لأخذ معدل التضخم في الاعتبار. وقال إن التقارير المتعلقة بمشاريع التعاون التقني تقدم إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتجرى المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات في سياق مراجعة حسابات عمليات الأمم المتحدة التي تشترك فيها مختلف الكيانات المطبقة والمنفذة.

٤٥ - واستطرد قائلاً إن اللجنة الاستشارية توصي بتعزيز رصد وتقييم ومراقبة الموارد المخصصة للباب ٢٠ في كل كيان من الكيانات المطبقة والمنفذة وتحيل التقديرات المتعلقة بالباب ٢٠ إلى الجمعية العامة لاتخاذ الإجراء المناسب.

٤٦ - السيد ألوم (بنغلاديش): قال إن وفده لديه تحفظات قوية بشأن الاعتمادات المخصصة في الميزانية للبرنامج. فالتعاون التقني يستلزم بحد ذاته قدراً كبيراً من الازدواجية والتداخل. وقال إن المرء ليتساءل إلى أي مدى يكون التنسيق المركزي من جانب منظومة الأمم المتحدة أمراً مناسباً بالنظر إلى وجود البرنامج الإنمائي، الذي يوفر دعماً حافزاً لجميع الدول الأعضاء. وقال إن مختلف الوكالات المتخصصة تقوم أيضاً بتنفيذ برامج مستقلة للتعاون التقني. وقد أدرجت اعتمادات تصل إلى ٤٠ مليون دولار للخدمات الاستشارية القطاعية والإقليمية ودون الإقليمية ولكن لا توجد أية معلومات أساسية لدعم البرنامج. وإلى أن يتم تحديد البرامج المقرر أن تستفيد من التعاون التقني أو الخدمات الاستشارية، لا يمكن إعطاء موافقة مسبقة على الاعتمادات بمبلغ ٤٠ مليون دولار.

٤٧ - واستطرد قائلاً إنه بالإضافة إلى ذلك فإن الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل لا تكون دائماً مفيدة للبلدان التي تتلقاها. فهي توفر عموماً بناءً على مبادرة من فئات معينة ذات مصالح خاصة ونادراً ما تكون

لها أية صلة بالبرنامج الأساسي للبلد. وإلى أن يمكن إثبات وجود صلة بين الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل والبرامج الوطنية أو الإقليمية، لا يمكن الموافقة على اعتماد الموارد. وقال إن وفده سيكون ممتنا إذا أمكن أن توفر الأمانة العامة على الأقل مخططاً أدنى للبرامج التي سيوفر لها تعاون تقني أو خدمات استشارية.

٤٨ - السيد مونغيللا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن وفده يعلق أهمية خاصة على الباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة وهو مقتنع بأن الأنشطة المضطلع بها ستفضي إلى تنمية البلدان المعنية. وكما هو مبين في تقرير اللجنة الاستشارية، ينبغي للأمانة العامة أن توفر المعلومات اللازمة لترشيد البرنامج وتعزيز فعاليته. وقال إنه قد يبدو من دراسة الأنواع الرئيسية الثلاثة للتعاون التقني أن آثار الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل هي آثار سريعة الزوال، ولكن وفده يرى على العكس من ذلك أن تلك الخدمات يمكن أن يكون لها أثر باق. وفيما يتعلق بالمشاريع الميدانية وأنشطة التدريب، قال إن أغلبية البلدان النامية تحتاج إلى دعم كبير في هذين المجالين. وبناءً على ذلك الفهم، فإن وفده يؤيد البرنامج ويحيط علماً بالنتائج التي خلصت إليها لجنة البرنامج والتنسيق في ذلك الصدد.

٤٩ - السيد غودلي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يدرك ويدعم المساهمة القيمة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدة التقنية ويشجعها على مواصلة عملها. بيد أنه أعرب عن بعض الاعتراضات فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني. وقال إن الموارد المخصصة لذلك الباب من الميزانية تتألف أساساً من أموال غير مبرمجة موجهة نحو أنشطة شتى للأمم المتحدة بغرض إنجاز مهام غير محددة للتعاون التقني. وحيث أن البرنامج العادي للتعاون التقني يمول من الاشتراكات المقررة، فإن النفقات المدرجة في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة ينبغي تحديدها وتبريرها بصورة واضحة وينبغي ألا تستخدم الأموال لتمويل أنشطة غير مذكورة بصورة محددة في الميزانية العادية. وقال إن وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق برصد تلك الموارد وتقييمها ومراقبتها.

٥٠ - واستطرد قائلاً إنه بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يكفى البرنامج العادي للتعاون التقني تدريجياً من الميزانية العادية وأن يمول بصورة حصرية عن طريق التبرعات. وكخطوة أولى، اقترح تحديد قاعدة الموارد وتخفيض المستويات المخصصة للبرنامج.

٥١ - السيد مير محمد (جمهورية إيران الإسلامية): طلب توفير إيضاحات بشأن نقطتين. الأولى، أنه بالرغم من الأهمية الكبيرة للتنمية الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية، فإن الموارد المخصصة لبرنامج حقوق الإنسان في الميزانية البرنامجية المقترحة تزيد كثيراً على الموارد المخصصة للأنشطة الأخرى. والنقطة الثانية هي أنه يذكر في الفقرة ٢٠-٢٢ أن الأنشطة المدرجة تحت برنامج التعاون التقني موجهة لدعم أهداف البرنامج الفرعي ٣ من البرنامج ٣٥، تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من الخطة المتوسطة الأجل بصيغتها المنقحة. ومع ذلك، فإن تنقيح البرنامج ٣٥، كما هو معلوم، لم يجر وفقاً للولايات ذات الصلة وبالتالي لم توافق عليه لجنة البرنامج والتنسيق أو الجمعية العامة.

٥٢ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إن برنامج التعاون التقني قد شكل جزءاً من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة منذ إنشاء المنظمة. فمنذ الدورة الأولى للجمعية العامة، وافقت الجمعية في قرارها ٥٨، على أن تمويل الأنشطة المعنية من الميزانية العادية. وفي الدورة الثالثة، قررت الجمعية العامة توسيع نطاق البرنامج وتخصيص الموارد التي من شأنها أن تمكن الأمين العام من تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية. وقررت الجمعية أن تشجع الظروف المؤدية إلى التقدم والتنمية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي يمثل أحد الأهداف الرئيسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وأن الافتقار إلى الخبراء والتنظيم التقني هو من العوامل التي تعرقل التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. وقال إن الجمعية قررت، في ضوء الفصلين التاسع والعاشر من الميثاق، اعتماد الأموال الضرورية لتمكين الأمين العام من إيفاد خبراء لتنظيم برامج تدريبية. ومنذ ذلك الوقت والميزانية العادية للأمم المتحدة تدرج بصفة منتظمة باباً مكرساً لتلك الأنشطة.

٥٣ - واستطرد قائلاً إنه كما لاحظ رئيس اللجنة الاستشارية، فإن جميع الوكالات المتخصصة تتبع نفس الإجراءات المتمثل في إدراج اعتمادات، تقيد مقابل الاشتراكات المقررة، في ميزانيتها العادية لأنشطة التعاون التقني. وقال إن التعاون التقني ينبغي ألا يعتمد حصراً على تبرعات البلدان المانحة. بل ينبغي أن تسهم جميع الدول الأعضاء في البرنامج على أساس جدول الأنصبة المقررة. وفي البداية كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينظر في برنامج التعاون التقني على أساس كل مشروع على حدة. وفي وقت لاحق، اتخذت الجمعية العامة وجهة نظر مفادها أنه ينبغي تخويل السلطة للأمين العام، واعتمد في عام ١٩٦٩ إجراء جديد للميزانية والإدارة لتنفيذ البرنامج وخولت للأمين العام سلطة الإذن بالاضطلاع بمشاريع فردية. وأوكل الأمين العام بدوره تلك السلطة إلى الرؤساء التنفيذيين للكيانات المطبقة والمنفذة.

٥٤ - واستطرد قائلاً إنه كما يظهر في الجدول ٢٠-٢ من الباب ٢٠، توزع الاعتمادات بين ١٢ ميداناً من ميادين نشاط. وفي حالة برنامج حقوق الإنسان، زادت الاعتمادات في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ بسبب مؤتمر فيينا، ولكن سيبقى في فترة السنتين التالية على الاعتمادات التي سبق الموافقة عليها. ويورد الجدول ٢٠-٣ جدول الأنشطة وعدد الخبراء المطلوبين. وفيما يتعلق بالفقرة ٢٠-٢٢، فإن الجمعية العامة كانت قد وافقت في عام ١٩٩٢ على التنقيح الأول للخطة المتوسطة الأجل ولم تستخدم الصيغة المقدمة في عام ١٩٩٤، التي لم يوافق عليها بعد، في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة.

٥٥ - واسترسل قائلاً إن تنفيذ المشاريع لا يتم بمبادرة من الأمانة العامة وإنما يحدث استجابة لطلبات واحتياجات الدول الأعضاء. والأمانة العامة لا تقوم بإعداد المشاريع عشوائياً، ولكن بالنظر إلى أن احتياجات الدول الأعضاء قد تتغير خلال فترة التنفيذ، فإنه يعتبر من الأنسب ألا يتم تجميع قائمة للمشاريع في بداية فترة السنتين بل أن تتاح للأمانة العامة المرونة اللازمة للاستجابة على نحو أكثر فعالية للتغيرات في احتياجات الدول الأعضاء.

٥٦ - السيد هانسون (كندا): قال إن وفده يؤيد تماما التعاون التقني من أجل التنمية، إلا أن البرنامج، كما لوحظ بالفعل، ما برح يعمل على نفس الأساس تقريبا منذ عام ١٩٦٩ وقد حان الوقت لإجراء استعراض أساسي.

٥٧ - ومضى قائلا إن الموارد تعتمد للباب لمجرد تحويلها إلى أبواب أخرى. وهذا إجراء ثقيل ومعقد بصورة لا لزوم لها ولا يوفر الشفافية أو يعطي الجمعية العامة المسؤولية والمراقبة اللتين ينبغي أن تمارسهما دائما عند التعامل مع موارد الميزانية العادية. وقال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تقرر الأنشطة المحددة التي سيتم تمويلها. وبالنظر إلى أن أنشطة التعاون التقني توفر استجابة لطلبات محددة من الحكومات لا يمكن التنبؤ بها سلفا، فإن الأمر الوحيد الممكن هو ذكر مجالات النشاط وإعطاء تفاصيل تقريبية للاعتمادات. إلا أن تلك الإشارات العامة غير كافية في حالة موارد الميزانية العادية التي تمول من الاشتراكات المقررة. وفي جميع أبواب الميزانية الأخرى، يتوقع بحق توفير التفاصيل مسبقا بشأن نوع الأنشطة التي سيضطلع بها والموارد التي ستستخدم لتحقيق الغرض. والباب ٢٠ هو الباب الوحيد الذي يطلب فيه من الدول الأعضاء أن تسهم بنحو ٥٠ مليون دولار استنادا إلى إشارات عامة جدا بشأن الغرض الذي ستستخدم فيه الأموال.

٥٨ - واستطرد قائلا إنه يوجد باب في الميزانية العادية لكل منظمة من المنظمات التي تتلقى أموالا في إطار برنامج التعاون التقني. وسيكون من الأنسب كثيرا، وبما يتسق مع المعايير الدنيا للشفافية والمساءلة، إذا ما تضمن باب الميزانية المقابل لكل إدارة أو جهاز تحديدا لأنشطة التعاون التقني المقترح تمويلها من الميزانية العادية حيثما يكون هذا التمويل ملائما. ومن شأن هذا أن يجعل الجمعية العامة في وضع أفضل لممارسة المراقبة المطلوبة.

٥٩ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة قد أنجزت القراءة الأولى للباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وقررت أن تحيل الباب إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشته واعتماد الإجراء المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥